إستراتيجية

2026 -2023

UNCA Coalition
CIVIL SOCIETY

المحتوى

حول التحالف.....2

رؤيتنا 3

الهدف الاستراتيجي لتحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد..... 4

الهدف الأول: تحسين تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 4

الهدف الثاني: تعزيز المعايير والعمليات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 5

الهدف الثالث: بيئة آمنة ومشجعة وشاملة للمجتمع المدني 6

الجانب الإتصالي الإجتماعي والشراكات والعلامة التجارية 7

تعزيز التواصل 7

توسيع وتنويع تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 7

تعزيز الشراكات 8

إعادة النظر في اسمنا والعلامة التجارية 9

المرفق أ: تحليل السياق 10

المرفق ب: المؤشرات الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية 13

حول التحالف

تعد تحالف اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد (UNCAC Coalition) الشبكة العالمية التي تجمع بين ممثلي المجتمع المدني للقيام بأعمال ضد الفساد ومر اقبة تنفيذ وتعزيز اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد.(UNCAC)

الشبكة

يسعى تحالف UNCAC إلى تعزيز تحرك المجتمع المدني حول اتفاقية .UNCAC تأسس التحالف في عام 2006، وتكمن قوته في تنوع وتعددية ومعرفته وخبرته في شبكته العالمية من المنظمات والخبراء في المجتمع المدني. حاليًا، يضم التحالف أكثر من 350 منظمة مجتمع مدني من جميع القارات، تعمل على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

الحوكمة

يوفر مجلس التنسيق للتحالف (Coalition Coordination Committee - CCC) التوجيه الاستر اتيجي لأعمال التحالف ويشرف على المدير التنفيذي. يتم انتخاب أعضاء CCC لفترتين من سنتين من قبل الأعضاء ويمثلون مناطق ومجموعات عضوية مختلفة.

يتم اتخاذ القرارات الرئيسية، مثل تغييرات في ميثاق التحالف واعتماد ميز انية مؤقتة وتقارير مالية وتدقيق، بالإضافة إلى انتخاب المر اقبين واعتماد المدققين، في الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأعضاء.

مركز فيينا Vienna Hub

يتم القيام بالعمل اليومي لدعم أعضاء تحالف UNCAC والمضي قدمًا في الاستر اتيجية وخطط العمل السنوية عن طريق مكتبه في فيينا، الذي تأسس في عام 2019 بعد تسجيل التحالف كجمعية غير هادفة للربح في النمسا في عام 2015. يتكون المركز حاليًا من ثمانية أعضاء من العاملين بدوام كامل، برئاسة المدير التنفيذي، وخمسة منسقين بدوام جزئي موزعين في خمس مناطق حول العالم يقودون جهود الشبكة والتنسيق.

رؤيتنا

رؤيتنا هي عالم يسوده المجتمعات العادلة والمفتوحة بفرص متساوية للجميع، حيث يتصرف القادة والمسؤولون العامون بشفافية ونزاهة، ولا يسيئون استخدام السلطة للحصول على مكاسب شخصية أو لخدمة مصالح خاصة، ويمكن محاسبة صناع القرار، ويمكن للجميع التعبير دون خوف من الانتقام.

مهمتنا

مهمتنا هي تعزيز النزاهة والحد من الفساد من خلال دعم وتمكين المجتمع المدني لتعزيز الشفافية والمساءلة وحوكمة جيدة والتقدم في تنفيذ وتعزيز الأطر القانونية الناتجة عن الاتفاقيات الدولية، وعلى وجه الخصوص اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد.(UNCAC)

نظرية التغيير لدينا Theory of change

إذا دعم التحالف المنظمات في المجتمع المدني ومكنها من المشاركة في تعزيز وتنفيذ UNCAC والمبادرات العالمية ضد الفساد، وتعامل مع الحكومات والأمم المتحدة لتوفير مساحة كافية للمجتمع المدني للمساهمة، فإن منظمات المجتمع المدني يمكنها التدافع بشكل فعال للتغيير ومحاسبة الحكومات، وبالتالي زيادة نطاق وعمق المبادرات في الشفافية والنزاهة التي تقوم بها تلك المنظمات المجتمعية - بشكل فردي وجماعي - التي تبني مجتمعات مفتوحة وعادلة وعادلة عن طريق الحد من تكلفة وأضرار الفساد الهائلة.

قيمنا

تعمل شبكة التحالف UNCAC من خلال المشاركة الطوعية والقيم الأساسية المشتركة:

احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون وكرامة الإنسان والمساواة والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

الشفافية والمساءلة في كل ما نقوم به.

التعاون والشمولية والنزاهة والاحتر افية وعدم التحزب في عملنا.

الحوار والمشاركة البناءة مع الشركاء وأصحاب المصلحة: تبادل مفتوح للمعلومات والمعرفة والخبرات والأفكار استنادًا إلى الاحترام المتبادل.

أهداف التكتيكية لشبكة التحالفUNCAC

أهداف شبكة التحالف UNCAC هي تعزيز تنفيذ UNCAC على المستوى الوطني، وتعزيز المعايير والعمليات في UNCAC لمعالجة النقائص والثغرات في الإطار الدولي الحالي لمكافحة الفساد، وتعزيز بيئة آمنة وملائمة وشاملة للمجتمع المدني للمساهمة في جهود مكافحة الفساد.

منظمات المجتمع المدني الممكنة التي تقود التغيير وتعزز UNCAC وتنفيذها بشكل فعال هي في صميم الأهداف الثلاثة. هذا الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني مفتاح لتحقيق تقدم في خطة العمل المضاد للفساد على المستوى الوطني والدولي، وبالتالي نحو بناء مجتمعات أكثر استدامة وعادلة ومنصفة، وتقليل الأضرار الناتجة عن الفساد.

الجانب الاتّصالي، الاجتماعي والشّراكات:

إنّه وعلى اعتبار الأهمّية الكبرى التي يتبوّؤها الجانب الاتّصالي والاجتماعي والمعطى المتعلّق بالشراكات، إرتأينا أنّه من الضروريّ العمل على تطويرها من خلال تطوير الجهود على المستوى التّواصلي والتوعوي من خلال تنسيق حملات المناصرة مع أعضائنا والتوصّل بشكل أفضل الى المتداخلين الخارجيين، بما في ذلك وفود فيينا، الخبراء الحكوميون، المنظمات الدوليّة، المجتمع المدني، الاكاديميين والمانحين (..) وذلك عن طريق رسائل واضحة ومتناسقة. علاوة على ذلك سنسعى إلى جعل مختلف المعطيات المتعلّقة باتّفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وفرص المشاركة في تنفيذها سهلة الوصول الى الجميع.

وللعمل على تحقيق هذه الغاية، ستستند الجهود المتعلّقة بالمعطى الاتّصالي على الجوانب الخمسة التالية:

1- تطوير موقع الواب والرسالة الاخبارية الالكترونية الشهرية لتحالف معاهدة الامم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي سيكون وسيلة الاتصال الرئيسية لنشر التّحاليل والمستجدّات والفرص المستقبليّة الى مجتمع مكافحة الفساد، وذلك على المستوى العالمي.

2. تكثيف الجهود المبذولة للتّعاون في تصميم الرّسائل المتعلّقة بالمُناصرة وتنسيق البيانات المشتركة والحملات الأخرى مع مجتمعنا، وهو ما من شأنه أن يُعزز جهودنا في المناصرة، من خلال ضمان اسهام المزيد من المنظّمات في دفع التّغييروالقيام بالتّوعية على المستوى الوطني، حتّى يتسنّى تحقيق الانخراط في التحالف على مستوى الأُمم المتّحدة.

3. بناء الثّقة وتعزيز العلاقات الشخصية مع الوفود والشركاء الرئيسيين الآخرين، وهو ما سيسمح بالتعاون بشكل غير رسمي وخلق سبل لتعزيز الاطار الدّولي لمكافحة الفساد عن طريق المناقشات التي سيقع التباحث فيها.

4. استضافة ندوات النقاش،مجموعات العمل، الندوات الافتراضيّة والمشاركة فيها، وذلك لتطوير المناقشات داخل مجتمعنا، التعاون مع الشركاء، وإعلام الدول والأمم المتّحدة والأطراف المتداخلة بـــ:

- مو اقف تحالف معاهدة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد،

- والخبرات المكتسبة من طرف أعضائنا.

5. تحسين استخدام قنوات التّواصل الاجتماعي والفيديوهات لايصال المعطيات المتعلّقة بنشاط التحالف المرغوب نشرها، ولضمان تفاعل أفضل مع مجتمعنا والأطراف المتداخلة في الخارج. اضافة الى إعتماد أشكال جديدة من صناعة المحتوى مثل الفيديوهات التي لا تتطلّب سوى ميزانية منخفضة لشرح اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والمسائل ذات الصّلة وتبسيط المفاهيم المرتبطة بها الى المخاطبين بها.

2.التوسيع في دائرة تحالف مكافحة الفساد:

سنعمل على توسيع شبكتنا جغرافيّا، واعتماد مُقاربات ومناهج مُختلفة لمكافحة الفساد، وذلك لضمان تمثيل أفضل لمجتمع مُكافحة الفساد العالمي من خلال هذا التّحالف الذي يضمّ الى حدود منتصف سنة 2022، 343 منظمة من 126 دولة مختلفة، بما في ذلك 151 منظمة عضو من 79 دولة.

يسعى التّحالف الى الزّيادة في عدد أعضائه وعدد الدّول التي ينحدرون منها، كما يهدف بالأساس الى الزيادة في عدد المنظّمات الأعضاء في 100 دولة والى ضمان تواجد منظّمة في شبكتنا في 150 دولة بحلول عام 2026. كما سنسعى على وجه الخصوص الى توسيع هذه الشبكة في المناطق التي يكون للتحالف وجود ضعيف فيها على غرار بعض المناطق من جنوب شرق آسيا ووسطها، وبعض المناطق في اوروربا، وسط امريكا و افريقيا. هذا وسنعمل على تنويع المعارف فيها عن طريق دعوة المنظمات ذات التصورات والمقاربات المختلفة لمكافحة الفساد، بما في ذلك المنظّمات الناشطة في مجال حقوق الانسان، النوع الاجتماعي، الصعوبات والمشاكل البيئية والمناخية والحلول التكنلوجيّة.

يهدف التّحالف الى النّمو تدريجيّا وتطبيق المعايير المتّفق عليها والاكتفاء بقبُول اعضاء جدد من المتمرّسين وأصحاب الخبرة في العمل على المسائل المرتبطة باتّفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. ولتحقيق هذا الهدف، سيعمل مسؤولونا الاقليميون على تحديد الاعضاء المحتملين الجدد بناءً على مقترحات من اعضائنا وشركائنا.

علاوة على ذلك، سنسعى الى توسيع عدد المنتمين الى شبكتنا من الاكاديميين الر ائدين والممارسين في مجال مكافحة الفساد وذلك لإثراء خبر اتنا وتنويعها على نحو أفضل.

3. تعزيز الشّراكات :

إنّ تعزيز جُهود مُكافحة الفساد تستوجب مُساهمة شاملة وفعّالة قائمة على شراكات صلبة مع جميع الفاعلين على غرار المنظّمات الاقليميّة والدّوليّة والخبراء الحكوميين والأكاديميين والمجتمع المدني.

تعزيز شراكات الأمم المتّحدة والمجتمع الدّولي:

سيعملُ المجتمع الدّولي والأمم المتّحدة على إحكام التّعاون والتّنسيق مع UNODC على وجه الخُصوص والكتابة العامة لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، بناءً على مذكّرة التفاهم التي تمّ توقيعها سنة 2020، وذلك بغاية تنسيق الأنشطة المتعلّقة بالاتّفاقيّة، وتسهيل مشاركة المجتمع المدني وضمان تدفق مستمرّ للمعلومات بين الأمم المتّحدة ومنظمات المجتمع المدني.

سنلتزمُ ايضا مع برامج الامم المتحدة ذات العلاقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها، بما في ذلك تلك المتعلّقة باسترداد الاصول المنهوبة والمقرّرين الخاصّين للأمم المتّحدة، للتعريف بوجهات نظر المجتمع المدني في هذا المجال.

تُشكّل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الاطار الرئيسي لمكافحة الفساد على المستوى الدّولي، ولذلك سنتعامل مع مختلف الاتّفاقيات في المجالات ذات الصّلة عند البحث في سبل التعاون وفرص التقدّم في مكافحة الفساد وتنفيذ مبادئ واحكام الاتفاقية، ويشمل ذلك اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود و اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة، و اتفاقيّات مكافحة الفساد الاقليمية وآليات المراجعة الخاصّة بها، شراكة الحوكمة المفتوحة، ناهيك عن الجهود التي تُطلقها الحُكومات بصفة فردية او مجموعة من الحكومات مثل مجموعة السبع ومجموعة العشرين.

وسنعمل في هذا الاطار على التعاون أكثر مع الشركاء المتواجدين في فيينا.

تعزيز الشراكات مع الدّول:

بناءً على الثّقة المبنيّة بين فريق مركز تحالف الاتّفاقيّة وعدد من ممثّلي الدّول في فيينا، سيتمّ العمل على تدعيم التواصل مع البعثات الدّائمة للدول في الامم المتحدة، وذلك لضمان سماع واحترام وجهات نظر المجتمع المدني في المناقشات المتعلقة بالاتّفاقيّة، كما سنتعاون مع الدول، الاتحاد الاوروبي، الخبراء في حكوماتهم الوطنية وكذلك الممثلين في فيينا

للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية، ضمان تحقّق افضل الممارسات المضمّنة فيها، تسهيل مشاركة المجتمع المدني، وتقديم خبراته في إطار المناقشات والمفاوضات حول تقدّم جدول مكافحة الفساد، كلما سنحت الفرصة لذلك. بالاضافة الى ذلك سنواصل استكشاف مختلف صيغ التّعاون على غرار التعاون على صياغة قرارات CoSP.

تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والاكاديمي:

سنعمل على التشبيك مع منظّمات المجتمع المدني النّاشطة تحت لواء الامم المتحدة من خلال التبادل غير الرسمي للمعلومات والأنشطة المشتركة وتحرير البيانات و انشطة المناصرة وبشكل عام المسائل التي تهم الفضاء المدني، كما سنسعى الى بناء روابط متينة مع الاكاديميين الرّائدين في مجال مكافحة الفساد لتوطيد الصلة بين اصحاب الخبرات الاكاديمية وخبرات المجتمع المدني، وذلك عن طريق دعوتهم الى الانضمام الى مجموعات العمل ومشاركة خبراتنا لتعزيز البحث العلمي والانضمام الى التحالف بصفاتهم الفرديّة.

ويعود ذلك الى ادراكنا ووعينا بأنّ جهود مكافحة الفساد ستكون اكثر فعالية اذا عاضدتها الجهود المبذولة من قبل جهات ذات صلة في مجالات اخرى. لذلك سيقع تكثيفها لجلب حوار مُكافحة الفساد الى المنتديات والانشطة الاخرى ذات الصّلة المُقامة من طرف منظّمات وشبكات المجتمع المدني النّاشطة في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود والجرائم البيئية والأزمة المناخية وحقوق الانسان والديمقراطية وجوانب النوع الاجتماعي.

4. إعادة النّظر في تسمية التّحالف:

بحلول منتصف عام 2023، سيقعُ النّظر في خيارات تغيير إسم تحالف مكافحة الفساد، على اعتبار أنّ الدّافع لتّغيير الاسم يعود الى ان مكتب الشؤون القانونية التابع للامم المتحدة قد قام بصدّ تحالف مكافحة الفساد عن الحصول على صفة استشارية في ECOSOC، وهو ما من شأنه أن يحدّ من قدرته على المشاركة في العديد من الاجتماعات الاممية ذات الصلة بتعلّة ان الاسم يرتبط بشكل وثيق بالامم المتحدة.

كما سيعكس التّغيير المحتمل للاسم حقيقة ان التحالف هو شبكة تضمّ المجتمع المدني العالمي لمكافحة الفساد التي تنسّق الانشطة بغاية تحقيق التزامات في اطار اتّفاقية الامم المتحدة و في اطار عدد من الأُطُر الاخرى.

الملحق 1: تحليل السياق: ماهي اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد؟

تعتبر اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الاتفاقية الشاملة الوحيدة الموجّهة لمكافحة الفساد عالميا، إذ توفّر اطارا قويا للمجتمع المدني في جميع انحاء العالم للقيام بحملات المناصرة بغاية تعزيز جهود مكافحة الفساد والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، بالاضافة الى مشاركة المجتمع المدني والاطراف المتداخلة الأخرى في جهود مكافحة الفساد.

تحتوي الاتّفاقيّة على احكام الزامية واخرى اختيارية بشأن الوقاية من الفساد وتجريمه، التعاون الدولي، استرداد الأصول وتوفير المساعدة الفنية. وقد وقع اعتماد الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2003 ودخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005.

وبحلول عام 2022، انضمّت الى الاتّفاقية 188 دولة بالاضافة الى الاتحاد الاوروربي وهو ما جعل الاتّفاقيّة شبه كونيّة اذ تمّت المصادقة عليها عالميّا.

تمّت استضافة الكتابة العامّة في فيينّا من طرف مكتب الامم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولهو ما يُفسّر وجود مقرّ المكتب التابع للتحالف في النمسا.

تُشكّل الاتفاقية الاطار العالمي الشّامل لتعزيز جهود مكافحة الفسا. ويعتبر انعقاد مؤتمر الاطراف في الاتفاقية المنتدى المركزي الذي تستعرض فيه الدول جهودها حول مكافحة الفساد، كما تمثّل دعامة حاسمة للتعاون الثنائي ومتعدد الاطراف، بما في ذلك الكشف والتحقيق وملاحقة الفساد، حجز ومصادرة وإعادة الأصول المنهوبة الى بلد المنشأ..

ولقد تم التأكيد على الدور المهم للاتفاقية ايضا في اول اجتماع خاصّ للجمعية العامة للامم المتحدة حول مكافحة الفساد في جوان 2021، الذي كلّف مؤتمر الأطراف بمتابعة التزامات البلدان التي تم ادراجها في الاعلان السياسي الذي اعتمده UNGASS

عدم تنفيذ الاتفاقية عن النّحو المطلوب.أغلب البلدان المصادقة على الاتّفاقيّة لم تنفذ بشكل كامل أحكامها الهامة، بما في ذلك اجراءات الوقاية والأطر المتعلّقة باسترداد الأصول. وغالبا ما لا يتم تنفيذ بنود الاتفاقية التي تنعكس في القوانين الوطنية للدول الاطراف بشكل غير كاف وغير فعّال عمليا. كما تفتقر مؤسسات مكافحة الفساد غالبا الى الاستقلالية اللازمة والموارد الكافية. وعادة ما يكون التعاون الدولي المطلوب في مجال مكافحة الفساد بطيئا وغير فعّال، مما يؤدي الى فشل مسار محاسبة الأنظمة السلطوية وقادة الدول من الفاسدين. وكثيرا ما يتم استعادة جزء صغير جدا من الأصول المنهوبة فقط بغرض إعادتها للمساعدة في إصلاح الضرر الناتج عن الفساد المرتكب في الدّول المعنيّة.

تحتاج الجهود المبذولة لمكافحة الفساد الى تعزيز. فمن أجل أن تكون الجهود فعّالة في التصدّي للفساد، يجب على الدول تنفيذ جميع احكام الاتفاقية، فضلا عن الاذعان الى الالتزامات المتفق عليها في الاعلان السياسي الذي تم اعتماده في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة المعنية بالفساد في جوان 2021.

منذ تاريخ المصادقة على الاتفاقية، ظهرت تكنلوجيات جديدة مبتكرة وقائمة على الادلّة لتعزيز الشفافية والمساءلة، وهي وسائل من الواجب تطبيقها على المستوى العالمي للكشف عن الفساد وردعه.

الملحق ألف: تحليل السياق

ماهو ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟

ميثاق الأمم المتّحدة هو المعاهدة الدوليّة الوحيدة الشّاملة التي تهتمّ بمكافحة الفساد. وتوفر إطارا قانونيّا متينا للمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم يدعو إلى تعزيز جهود مكافحة الفساد و ترسيخ الشفافية والمساءلة، وسيادة القانون، فضلا عن تدعيمها مشاركة المجتمع المدني وغيره من المتداخلين في جهود مكافحة الفساد.

ويتضمّن ميثاق الأمم المتّحدة أحكاما إلزامية وأخرى اختيارية بشأن تجريم ومنع الفساد، التعاون الدولي، استرداد الأصول وإعادتها وتوفير المساعدة التقنية. تم تبنّي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2003 ودخلت حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005.

بحلول عام 2022، أصبحت 188 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي أطر افا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مما أدى إلى مصادقة شبه العالميّة على الاتفاقية. تمّ استضافة أمانة الاتفاقية من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومقره فيينا ، وهو ما يجعل موقع مكتب تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كذلك في النمسا.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الإطار العالمي والشامل لتعزيز جهود مكافحة الفساد:

يعدّ مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنتدى المركزي للدول لمناقشة جهودها لمكافحة الفساد وتعزيزها، وهو ركيزة أساسية للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك الكشف عن الفساد، التحقيق فيه، مقاضاة مرتكبيه، وحجز الأصول المسروقة ومصادرتها وإعادتها إلى بلد المنشأ. تتمثّل الركيزة الأولى الهامّة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ أوّل دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ جوان2021 ، أين كلّفت فيه الدّول الدول الأطراف بالمؤتمر بمتابعة الالتزامات السياسيّة التي تعهّدت بها الدول والمعلنة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يتخلّف عن الرّكب:

معظم الدّول لم تنفذ بعد تنفيذا كاملا أحكام هامة من الاتفاقية، بما في ذلك تدابير المنع و أطر استرداد الأصول. فغالبا ما تكون أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تنعكس في القانون الوطني غير كافية لتنفيذها و إنفاذها في الممارسة العملية، وغالبا ما تفتقر مؤسسات مكافحة الفساد إلى ما يلزم من الإستقلاليّة ونقص الموارد الكافية. كذلك غالبا ما يكون التعاون الدولي بشأن قضايا الفساد بطيئا وغير فعّال ، وبالتالي يفشل في إحالة نخب وقادة الفاسدين على المحاسبة، فيتم استرداد جزء صغير فقط من الأصول المسروقة وتخصّص للمساعدة في الإصلاح الأضرار الناجمة عن الفساد.

نحن بحاجة إلى رفع مستوى جهود مكافحة الفساد، من أجل أن تكون فعالة في معالجة الفساد:

يجب على كلّ من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك الالتزامات والإعلانات السّياسيّة التي تم التعهد بها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن تنفذ من قبل الدول ليس فقط في التشريع ولكن أيضا في الممارسة.

منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أصبحت التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة قائمة على الأدلة وهو ما دعّم تفعيل الشفافية والمساءلة، وينبغي توسيع نطاقها عالميا للكشف عن الفساد وردعه.

كذلك يجب تلافي أي ثغرات في الإطار القانوني العالمي لمكافحة الفساد ، بما في ذلك عن طريق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد غير الإلزامية.

يمكن أن تكون عملية مراجعة ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد محركًا أكثر فاعلية للإصلاحات:

لقد شهدت الدورة الثانية الجارية لمراجعة تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي يتم فيها مراجعة الدول لتنفيذ الباب الثاني (الوقاية) والخامس (استرداد الأصول)، تأخيرًا طويلاً.

إنّ المعايير الحالية للشفافية والشمولية في عملية المراجعة غير كافية، مما يضعف فعاليتها و أثرها :

- تشجع على ضم المعنيين غير الحكوميين في آلية المراجعة لكنهم ليسوا مجبورين على ذلك؛
- الدول قيد المراجعة ليست ملزمة بالكشف عن الوثائق الرئيسية لعملية المراجعة، وهي قائمة التقييم الذاتي والتقرير الكامل للدولة؛
- يتم نشر معلومات قليلة عن عملية المراجعة، مما يضعف القدرة على المساهمة من قبل المجتمع المدني والمعنيين الآخرين؛
- لا يوجد آلية لمتابعة النتائج والتوصيات من دورات المراجعة السابقة؛
- تركز المراجعات على التنفيذ القانوني لأحكام ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لكنها تقرب إلى تقييم التنفيذ والإنفاذ بشكل غير متناسب مع الو اقع.

يجب على الدول الأطراف أن تقرر بحلول عام 2024 ما إذا كان سيكون هناك مرحلة مقبلة من عملية المراجعة، وكيف ستبدو هاته المرحلة.

محدوديّة موارد وخبرات الوفود :

العديد من مندوبي البلدان في فيينا المكلّفون بالمشاركة والتّفاوض في خصوص الإتفاقيّة لديهم نفوذ واسع، يشمل غالبا العديد من الاتفاقيات والهيئات الأممية، وكثير منهم يعملون على أساس سعتهم القصوى أو أكثر من ذلك. وغالبًا ما يكون المندوبون من غير الخبراء في مجال مكافحة الفساد، وكثير منهم يبدو أنهم لا يتمتعون بدعم واستخدام الخبرات المتعلقة بمكافحة الفساد من عواصمهم، مما يؤكد الحاجة والقيمة للّجوء إلى آراء وخبرات المجتمع المدني في فيينا. وتعدّ مشاركة العديد من الدّول وخصوصا الصغيرة منهاغير منتظمة في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إتّخاذ القرارات يكون بموجب ثقافة التو افق:

يتم تشكيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإجراءاتها، بالإضافة إلى المفاوضات المرتبطة بها، بموجب ما يسمى "روح فيينا للتو افق" حيث يتم اعتماد القرارات والمقررات عادة بالتو افق -لا يوجد تصويت في المسائل ذات الجوهر، ونادراً ما يتم الاقتراع في المسائل الإجر ائية-. ممّا يؤدّي إلى التو افق على قاسم مشترك أدنى.

توفر هذه الثقافة التوافقية مزيدًا من النفوذ للدول التي تسعى لعرقلة الجهود، وتتزايد مع مرور الوقت إساءة استخدامها من بعض الدول لاستبعاد المنظمات غير الحكومية الرائدة لأسباب سياسية.

مجال ضيّق للمجتمع المدني:

المساحة المخصصة للمجتمع المدني في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسادهي مساحة ضيّقة، بالإضافة إلى التضييق على المستوى الوطني في العديد من الدول الأطراف، تقيّد قدرة المنظمات غير الحكومية في المساهمة في جهود مكافحة الفساد.

- عدد المنظمات المنتمية للمجتمع المدني غير مسموح لها بالمشاركة في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بسبب اعتراض من دولة ما في تزايد. في هذا السياق، تم اتهام الجمعيات المدنية الرائدة تعسفياً بأنها ترتكب أعمال إجرامية، مما يتسبب في تأثير سلبي على حرية وقدرة هذه المجموعات على أعمالها.
- وقد قلّلت الاجتماعات عن بعد التي تم اللّجوء إليها جرّاء جائحة كوفيد-19 (مؤقتاً) من عدد ممثلي المجتمع المدني الذين يمكنهم الحضور شخصيًا، وخفضت القدرة على التفاعل غير الرسمي بين منظمات المجتمع المدني وممثلي الدول على هامش اجتماعات مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كذلك، في كثير من البلدان، تمّ التضييق من المساحة المتاحة للمنظمات ضمن شبكة تحالف الأمم المتحدة ضد الفساد في السنوات الأخيرة.
- يسمح فقط للمنظمات المعتمدة من المجتمع المدني بمراقبة الجلسات العامة لجلسات مؤتمر الأطراف الدورية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في حين لا يسمح لها بحضور جلسات الهيئات الفرعية لاتفاقية الأطراف حيث يتم مناقشة المسائل الأساسية وتنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني.

عُقِدَتْ عدة دورات لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في بعض الدول التي تشهد تقييدًا كبيرًا في المجال المدني، مما تسبب في صعوبات لممثلي المنظمات غير الحكومية للحصول على التأشيرات وهو ما يثير المخاوف حتى بشأن السلامة الشخصية عند الحضور إلى المؤتمر.

عدم وجود سياسة حول النفاذ إلى المعلومات في الأمم المتحدة بخصوص مكافحة الجريمة والمخدرات وتقييد نشر المعلومات من قبل الأمانة العامّة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بسبب إجراءات غير شفافة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآليتها الخاصّة، والّذي يحول دون قدرة ممثلي المجتمع المدني على الحصول على المعلومات التي يحتاجونها للمشاركة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

توجد اهتمامات كبرى من قبل المجتمع المدني للمشاركة والتعاون في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منذ افتتاح مكتب تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فيينا في أوائل عام 2019، والذي مكّن من إرتفاع مشاركة المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم. ولكن هناك صعوبة في فهم الإجراءات التقنية العالية والتطورات المهمة التي تطرأ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومعظمها يتطلب مستوى عالٍ من الخبرة للتمعّن فيها بشكل فعال. إنّ تبادل المعلومات بشكل هادف وطرق سهلة البلوغ إليها يعد أمرًا حاسمًا للمشاركة الفعالة من قبل المجتمع المدني في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. أيضا، الاجتماعات عن بعد التي تم تقديمها خلال جائحة كوفيد 19 ساعدت على توسيع دائرة منظمات المجتمع المدني التي يمكنها المشاركة في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

يتعاون فريق تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مع مجتمع مدني موحّد في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بطريقة وثيقة ومهنية على أساس مذكرة تفاهم تم توقيعها سنة 2020 وبالتنسق مع الأمانة التنفيذيّة بشكل منتظم.

كما قام الائتلاف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنظيم إفادات للجمعيات المدنية حول جلسات المؤتمرات العامة لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى الإفادة السنوية للمنظمات غير الحكومية على هامش مجموعة الاستعراض التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

تطبيق أفضل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: عدد الدول الّتي يدعم فيها	10 تقارير موازية منشورة خلال سنة 2022 (عدد كبير من	دعم 30 تقرير موازي بنهاية سنة 2026: بناء القدرات (ورشات،	سيدعم التحالف التقارير الموازية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

التحالف منظمات المجتمع المدني لتقديم تحاليل لمراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (خاصة من خلال التقارير الموازية) وعدد الأمثلة الّتي قدّم فيها التحالف الدّعم للمناصرة من أجل المتابعة.	التقارير الموازية بصدد الإعداد)، 15 مجموعة أخرى شاركت في ورشة يقودها تحالف يضمّ العديد من أصحاب المصلحة.	تدريبات، أدلّة) في مجال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لفائدة 20 مجموعة على الأقل سنويّا ولفائدة 12 مجموعة على الأقل سنويا في مجال آليات المناصرة من أجل مراجعة الاتفاقية وذلك بنهاية سنة 2026.	الّتي تنتجها منظمات المجتمع المدني و سيقدم مجموعة من جهود بناء القدرات الأخرى التي تمكن منظمات المجتمع المدني من الانخراط في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و آلية المراجعة الخاصة بها (ورشات عمل ، أدوات عمل، الدورات التدريبية على الآليات التي طورها التحالف ، متابعة المراجعات الوطنية لتحديد مدى التزام الدولة بمبادئ الاتفاقية ، وما إلى ذلك)
تطبيق أفضل لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: قصص تأثير لمنظمات المجتمع المدني الّتي كانت، بدعم تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قادرة على التأثير في القانون، السياسات أو الممارسة، خاصّة في سياق مسار مراجعات الاتفاقية ومتابعة تنفيذها، ومن خلال التأثير في متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية ضد الفساد.	إتمام 3 أنشطة متابعة قبل نهاية سنة 2022.	دعم 12 نشاط متابعة على الأقل قبل نهاية سنة 2026. 8 أمثلة/ قصص تأثير	إنّ التأثير على المستوى الوطني صعب التحديد والقياس. نحن نخطّط لمواصلة توفير التمويل للتقارير الموازية ، والمناصرة الّتي ستقودها المجموعات المختارة ، وهو ما سيساعدنا على تحديد التأثير الناتج عن تلك الأنشطة. أمثلة للتأثير: 1. يكون التحالف قد شجّع منظمات المجتمع المدني للمشاركة في زيارات الدول 2. (على سبيل المثال ، بواسطة ربط الصلة مع نقطة الاتصال) وتكون

			توصية من منظمة غير حكومية قد انعكست في تقرير الدولة النهائي حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 3. تكون توصيات المنظمات غير الحكومية المدرجة في التقارير الموازية، مثل تمرير القوانين وتحسين تطبيق سياسة معيّنة، قد تحقّقت في إطار أنشطة المتابعة الخاصة بنا.
معايير ومسارات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة أقوى: مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر الدول الأطراف (حضوريا)	حوالي 80 مشارك حضوري من منظمات المجتمع الدولي في المؤتمر التاسع للدول الأعضاء : 5 دول ضمّ وفدها ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، اعتراضات على 9 منظمات غير حكومية من قبل دولتين، تمّ تسجيل ارتفاع في عدد الاعتراضات في مؤتمرات الدول الأطراف السابقة، حوالي 70 دولة تدعم بشكل واضح مشاركة المجتمع المدني.[1]	أكثر من 150 مشاركًا من منظمات المجتمع المدني في مؤتمري الدول الأطراف 10 و 11؛ تطوّر إيجابي في عدد الدول الّتي تتركّب وفودها في المؤتمر من ممثلي المنظمات غير الحكومية في ؛ تصحيح توجه استبعاد المنظمات غير الحكومية دون أسانيد ؛ تطوّر أيجابي لعدد الدول الداعمة لمشاركة المجتمع المدني في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	مشاركة حضورية أقوى لممثلي منظمات المجتمع المدني في مؤتمر الدول الأطراف باعتباره مؤشر لزيادة مشاركة المجتمع المدني في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
معايير ومسارات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة أقوى: مشاركة منظمات المجتمع المدني في الهياكل الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف	ملاحظو منظمات المجتمع المدني ليس مسموح لهم المشاركة في الهيئات الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف	يكون قد تمّ السماح لملاحظي المنظمات غير الحكومية، يتمّ إدراج المنظمات غير الحكومية في الوفود الحكومية و/ أو تتمّ دعوتهم لتقديم عروض	قياس تغيير الممارسة ؛ إذا لم يتمّ إدخال تعديل للسماح لملاحظي منظمات المجتمع المدني بشكل عام، سنعمل على إدماجهم ضمن الوفود الحكومية.

	(مجموعات العمل ، IRG ، اجتماعات الخبراء) ؛ إدراج ممثلي منظمتين غير حكوميتين في IRG الوطنية / وفد مجموعة العمل (2022 - بابوا نيو غينيا ، المملكة المتحدة)		
معايير ومسارات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة أقوى: تحسين مسار مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد العملية بعد انقضاء الدورة الحالية (المزيد من الشفافية والشمولية والمتابعة)	•	التأثير على استمرار و تعزيز آلية المراجعة في مرحلتها التالية من خلال بحثنا و أنشطتنا ومناصرتنا تنعكس طلبات التحالف في الشروط المرجعية المنقحة أو في الممارسة المنقحة)	التقييم يقوم على الشروط المرجعية المعدّلة أو قرار تعديل الآلية: سيتم أيضا أخذ مؤشرات تغيير الممارسة (بعين الاعتبار، حتى لو بقيت الشروط المرجعية دون تغيير / غير ملائمة
معايير ومسارات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة أقوى: التّأثير على القرارات لتطوير المعايير في القضايا ذات الأولوية	قرار صادر عن المؤتمر التاسع للدول الأطراف (المكتب الفرعي للشفافية) تأثّر بالتحالف بشكل واضح	تتأثر 3 قرارات عن المؤتمر العاشر للدول الأطراف و3 قرارات عن المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف بالمناصرة الّتي يقوم بها التحالف	مؤشرات لنجاح المناصرة للتأثير في القرارات (من خلال إعداد مسودات يتمّ تقديمها عبر الدول، تقديم مصطلحات معيّنة لتقوم الدول بإدخالها في القرارات، ومن خلال التأثير في المفاوضات)
بيئة آمنة، تمكينيّة وشموليّة للمجتمع المدني: قصص نموذجية حول التعاون والمناصرة المشتركة التي ييسرها التحالف (على سبيل المثال من خلال الاجتماعات الإقليمية ، ومجموعات العمل ، وربط الصلة، والدورات التدريبية ، وما إلى ذلك)	-	10 أمثلة، من الأمثل مثال على الأقلّ من كلّ إقليم	الحالات التي يكون فيها تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قد سهّل ومكّن من التعاون بين الأعضاء (على سبيل المثال ، في حالة محدّدة) أو حيث سهّل التنسيق المشترك لجهود المناصرة للتقدّم القضايا ذات الأولوية.

بيئة آمنة، تمكينيّة وشموليّة للمجتمع المدني: يوفّر تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدعم ويرفع من الوعي حين تتمّ مهاجمة أعضاء مجموعتنا	•	عدد الحالات ونوع الدعم الّذي تمّ تقديمه من خلال التحالف	الحالات التي كان فيها التحالف على علم بالهجمات على الأعضاء. والتابعين لهم و ردنا لتوثيق هذه الحالات، رفع وتوعية أصحاب المصلحة المعنيين وتقديم دعم آخر
بيئة آمنة، تمكينيّة وشموليّة للمجتمع المدني: مجموعات عمل التابعة لتحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فعّالة وشاملة تعالج وتوجد حلول للتحديات ذات الأولوية خلال التعاون والجهود المشتركة والمناصرة.	4 مجموعات عمل عمليّة – أمثلة لمخرجات: مسابقة فيلم حول ضحايا الفساد، طلب المشاركة في الاستشارات، قاعدة بيانات للوضع القانوني لمنظمات غير حكومية.	على الأقل 5 مجموعات عمل فاعلة: أمثلة على مخرجات التعاون النّاجحة.	أمثلة لمناصرة مشتركة ومخرجات أخرى لمجموعات العمل التابعة للتحالف.
الشراكات: أمثلة على شراكات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة خارج مجموعتنا والتي تم بناؤها وتعزيزها للمضي قدما في تنفيذ الاستراتيجية	التعاون مع سويسرا، الأمم المتحدة بشقند وإعادة الأصول إلى أوزبكستان ؛ إدخال السياسات العامة لكندا وهولندا لتعزيز إطار العمل الدولي لمكافحة الفساد ؛ التعاون مع فريق المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان (إثراء التقرير، تنظيم حدث في فيينا، اقتراح المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد)	على الأقل 5 أمثلة لمشاريع/حملات مثال: بناء علاقات جديدة ومبادرات طويلة الأمد مع الحكومات، المنظمات الدولية، ومنظمات أخرى غير عضو.	أمثلة لشراكات جديدة أو متجددة للتحالف مع أصحاب المصلحة من خارج دائرة الأعضاء للتقدّم في المسائل ذات الأولوية(مثال: حملات المناصرة المشتركة، الجهود المشتركة، المشاريع المشتركة)
العلامة التسويقية: تم النظر من قبل الأعضاء في تغيير العلامة التسويقية (تغيير الاسم)، وإتمام عملية تحديث	-	إنهاء المسار	علامة تسويقية جديدة للتحالف (اسم وشعار جديدين وما إلى ذلك) ؛ إذا تمّ إقرار الاحتفاظ

العلامة (الشعار والموقع الإلكتروني وما إلى ذلك)			بالاسم الحالي: يجب تنظيف الشعار، هوية الهيكل وموقعه على الانترنات وصفحاته الاجتماعية.
توفير الموارد: التمويل الكافي لتوطيد تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذ الاستراتيجية: زيادة صغيرة ولكن متواصلة في التمويل	600 000 أورو (سنة 2022) من قبل 3 مانحين (النرويج، الدنمارك، جمهورية سورينام)	تأمين التمويل المتعدد السنوات من ثلاثة مانحين على الأقل؛ زيادة تنويع مصادر تمويل إلى 4 مانحين على الأقل ؛ تمويل بقيمة 800.000 أورو إلى مليون أورو مليون لكل عام من سنة 2023 إلى 2026	نجاح حشد الأموال من أجل تنفيذ الاستراتيجية والحد الأدنى من تعزيز العمليات فوق مستويات سنة 2022 (معدلة حسب التضخم)
الوصول: يُنظر إلى الاتصال الخارجي لتحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنّه ذات صلة بالموضوع ويصل إلى المتلقين من الخبراء	النشرة الإخبارية لتحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: 2 700 مشتركين، متوسط معدل مشاهدة: 40 في المائة موقع التحالف: متوسط 6 300 زيارة الموقع في الشهر ؛ 5,150 مستخدم وحيد في الشهر ؛ 12,400 مشاهدة للصفحة في الشهر ؛ 1,96 الصفحات /زيارات الموقع ؛ مدّة زيارة الموقع: 1 دقيقة و8 ثواني.	تطوّر عدد المشتركين في النشرة الإخبارية مع ضمان عدد مرتفع من المشاهدات، ارتفاع عدد مستخدمي الموقع ومشاهدات الصفحة ومدّة زيارة الموقع	